مخاطر الوجود الصهيوني الملموس في فلسطين، تمثل في هيمنة الصهيونية على المشاريع الصناعية الكبرى في البلاد. فقد أمكن لهم، بالتعاون مع البريطانيين، أن يظفروا بمشاريع ضخمة، من نوع استثمار مياه نهر الاردن وروافده للري ولتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة للبلاد بأسرها، وقد حصل على امتيازه ممول صهيوني عام ١٩٢١؛ كما أمكن لهم استثمار البحر الميت أكبر مستودع من نوعه للبوتاس إذ يحتوي منه على ١٣٠٠ بليون طن، وعلى عدد من المعادن الأخرى والاملاح قدرت قيمتها كلها، بأسعار ذلك الوقت، بـ ٢٤٠ مليار جنيه، وقد حصلت على امتيازه شركة صهيونية في عام ١٩٢٩.

وقد رفض العرب في مذكرة الاحتجاج على المشروع، التي وجهها المجلس الاسلامي الأعلى إلى مجلس اللوردات البريطاني[٣٥]، رفضوا عروضاً من الحكومة، بشراء ٤٠ بالمئة من أسهم المشروع الأول و٢٠ بالمئة من أسهم الثاني، لأن «منـــح امتياز البحر الميت، لنوفومسكي أو لفريق صهيوني غيره، من شأنه أن يستعمل سلاحاً سياسياً ضد حقوق العرب ومصلحتهم، ويزيد البغضاء الطائفية ويدعو للارتياب».

وبالرغم من وجود عرض شروط أفضل تقدم به، للحصول على امتياز البحر الميت، فريق من رجال الأعمال الأردنيين والفلسطينيين بالاتفاق مع ممول بريطاني فقد أعطت الحكومة البريطانية هذا الامتياز لممولين صهاينة، واكتفت بعرض ٤٠ بالمئة من الأسهم على الفريق الأول، وذلك حتى تتوافر للصهيونيين إمكانية الهيمنة على إدارة المشروع[٣٦].

هذا المثل المتصل بمشروع ضخم، مثل مشروع البحر الميت، يشي بعجز الرأسمالية الفلسطينية عن التصدي لمثل هذا المشروع حتى لو توفرت شروط سياسية، تجعل من الممكن حصولها على امتيازه، بدليل اتفاق الفريق العربي مع مصدر تمويل بريطاني. أما رفض قبول المساهمة فيه بنسبة ٤٠ بالمئة، فإنه، وإن ظل يشي بهذا العجز، يعكس أيضاً موقفاً عربياً عاماً، يرفض المساهمة، جنباً إلى جنب مع اليهود في أي مشروع يرتب لهم حقوقاً، كثيرة أو قليلة، في فلسطين. وهو رفضٌ اقترن مع ضعف الامكانيات الرأسمالية الفلسطينية، فسمح للصهيـونيين بـالهيمنة الكـاملة عـلى المشاريـع الكبرى، وتوسيع وجودهم الاقتصادي فيها وتعزيزه.

وقد اقترح المجلس الاسلامي الأعلى، في مذكرة الاحتجاج التي أوردنا آنفاً مقطعاً منها، منح الامتياز «لشركات صناعية خالية من الأغراض السياسية» آخذاً بعين الاعتبار، وجود شركات بريطانية محضة مستعدة للحصول عليه ولتمويل المشروع، موضحاً، بمثل هذا الاقتراح، عن قصور في فهم الرأسمالية الفلسطينية لأهمية سيطرتها هي على مشروع كهذا، وهو قصور ناجم أساساً عن ضعف قدراتها، ومبيناً أن الرفض الفلسطيني ينصب بالدرجة الأولى والرئيسية، على منع اليهود من الهيمنة.

وقد سارت الصهيونية في الهيمنة على المشاريع الصناعية، وعلى الصناعة عموماً في فلسطين، سيراً حثيثاً، في ظروف تنافس غير متكافئة. وفي هذا الميدان، بوجه خاص، كانت غلبة الحركة الصهيونية قاهرة، حتى بلغت قيمة المنتوجات الصناعية اليهودية في فلسطين،